

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٥٦

الأربعاء، ٣ آذار/مارس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣٣ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج النزاع

مشروع قرار (A/75/L.65)

وقد استكشفت عملية كيمبرلي، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣، سبل ووسائل كبح تدفق الماس غير المشروع إلى سوق الماس المشروعة. وقد ساعد هذا الترتيب الثلاثي الفريد بين الحكومات وصناعة الماس والمجتمع المدني على مراقبة ورصد التجارة الدولية في الماس الخام، بما في ذلك عن طريق المساعدة على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بفعالية. وهو يبين ما يمكننا تحقيقه عندما نعمل معاً. وأشجع المشاركة واسعة النطاق في العملية من أجل كبح تدفق الماس غير المشروع. وعندما تكون هذه التجارة قانونية، يمكنها تغذية التنمية الاقتصادية بدلاً من النزاع. ويمكن لهذه الصناعة التي تبلغ قيمتها بليون دولار، إذا ما وجهت بفعالية، أن تساعد البلدان على الحد من الفقر وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى تفاقم مواطن الضعف القائمة وأضررت بمن هم في أمس الحاجة، ويجب توجيه الموارد المتاحة، بما في ذلك الماس، لتلبية احتياجاتهم الملحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال الاتجار بالماس الملطخ بالدماء مسألة تثير قلقاً دولياً بالغاً. ويمكن أن يكون لهذه القطع الصغيرة من الكربون تأثير مدمر على سلام الناس وسلامتهم وأمنهم في البلدان المنتجة. إن الانتهاكات المنتظمة والفاضة لحقوق الإنسان مرادفة للنزاعات التي يغذيها الاتجار غير المشروع بالماس، وهي نزاعات كان لها أثر سلبي على الأمن الإقليمي، ولا سيما في أفريقيا، حيث يتركز الماس في كوكب الأرض. ومن الضروري أن تواصل الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات لكبح تدفق الماس الملطخ بالدماء وتأثيره من أجل الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالسلام والأمن على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

إن مشروع القرار A/75/L.65، الذي قدم إلى الجمعية العامة للبت بشأنه اليوم، يعكس التقدم والنشاط الكبيرين اللذين تحققا تحت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



دورتها الخامسة والسبعين، في إطار البند ٣٣ من جدول الأعمال. والنص ذو طابع تقني عموماً.

ونود أن نشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار على موقفها البناء ومرونتها أثناء المفاوضات. وبفضل ذلك الموقف، تمكنا من التوصل إلى اتفاق بروح من التعاون والدعم المتبادل. ونشكر أيضاً البلدان التي انضمت إلينا كمقدمين لمشروع القرار، ونتطلع إلى اعتماد النص اليوم بتوافق الآراء.

وأخيراً، نود أن نعرب عن أسفنا لعدم حضور عضو في أمانة عملية كيمبرلي لعام ٢٠٢١، كان من المفترض أن يأتي إلى نيويورك لتقديم مشروع القرار، بسبب عدم إصدار تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة، على الرغم من أن الطلب قدم قبل وقت كاف. وهذا دليل آخر على إساءة استخدام الولايات المتحدة لمركزها كبلد مضيف لمقر الأمم المتحدة وعلى التدابير التمييزية المتخذة ضد فرادى الوفود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة فيسرز (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يسر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الذين يتصرفون باعتبارهم مشاركون واحداً في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات، الانضمام إلى توافق الآراء اليوم بشأن مشروع القرار A/75/L.65.

وكان عام ٢٠٢٠ لا مثيل له، بما في ذلك بالنسبة لعملية كيمبرلي، التي قررت مجتمعة أن تجعلها سنة توقف وتأجيل رئاستي الاتحاد الروسي وبوتسوانا لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، على التوالي، لمدة سنة واحدة. وقد جلبت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تحديات لم يسبق لها مثيل، من التهديد المباشر للصحة والرفاه إلى الاختلالات الشديدة التي تعرضت لها المجتمعات والاقتصادات، والأثر المدمر على حياة الناس وسبل عيشهم. ويرحب الاتحاد الأوروبي باستئناف عمل عملية كيمبرلي على الرغم من استمرار الجائحة.

رعاية عملية كيمبرلي. ويجب أن نكفل بقاء العملية ذات صلة حتى يغذي الماس التنمية بدلا من النزاع.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي ليعرض مشروع القرار A/75/L.65.

السيد فارغانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن عملية كيمبرلي آلية حكومية دولية فريدة لاستعادة السلام وتعزيز التجارة المشروعة في الماس، وفي المقام الأول لصالح شعوب القارة الأفريقية. وهي تؤدي دوراً رئيسياً في تنظيم تجارة الماس الطبيعي الخام.

وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً من وجود عملية كيمبرلي، لم يتفق المشاركون فيها على الحد الأدنى من القواعد المنطبقة على تجارة الماس فحسب، بل وسعوا جدول أعمالها إلى حد كبير ليشمل مسائل تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية، مثل سلاسل التوريد المسؤولة والسلوك التجاري، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والعمل، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتقليل إلى أدنى حد من التأثير على البيئة وحمايتها، وتنمية مناطق منشأ الماس وشفافية إنتاجه فيها.

وتزامنت رئاسة الاتحاد الروسي لعملية كيمبرلي في عام ٢٠٢٠ مع أزمة صحية عالمية غير مسبقة ناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). والقيود الناجمة عن الجائحة تؤثر تقريباً على كل مجال من مجالات التعاون الدولي، والعملية ليست استثناء. وكان لا بد من الحد من الاتصالات وإلغاء الاجتماعات السنوية، وتم تجميد العملية نفسها فعلياً لمدة عام تقريباً. وفي ظل هذه الظروف، اتخذت البلدان المشاركة في آب/أغسطس ٢٠٢٠ قراراً إدارياً بتأجيل رئاسة الاتحاد الروسي إلى عام ٢٠٢١ ورئاسة بوتسوانا إلى عام ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من التجميد، يؤكد الاتحاد الروسي، في دوره كرئيس، التزامه بمبادئ عملية كيمبرلي، وهو مستعد لتعزيز التعاون داخلها. وفي هذا الصدد، قررنا أن نقدم مشروع القرار A/75/L.65 المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع" إلى الجمعية العامة للنظر فيه خلال

العالمية بالماس، ويرحب بالجهود المبذولة لمواصلة تعزيزها لكفالة أن تظل صالحة للغرض المنشود منها، وتوفر ضماناً بأن الماس ليس ملوثاً بالعنف ويفيد حقاً مَنْ يستخرجونه. ونؤمن إيماناً قوياً بالشفافية والمساءلة في سلسلة توريد الماس الخام لكفالة اتباع نهج دؤوب في الاستعانة بمصادر الماس الخام المسؤولة. والاتحاد الأوروبي، بوصفه عضواً في فريق الرصد التابع لعملية كيمبرلي في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحالة على أرض الواقع ويواصل متابعة التطورات عن كثب. ونرحب باستمرار التزام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالعمل بالتعاون مع فريق الرصد لضمان إمكانية تتبع شحنات الماس الخام كعنصر حاسم في سلامة عملية كيمبرلي.

تبرز عملية كيمبرلي كمثال على التغيير الإيجابي الذي يمكن أن يحققه المجتمع الدولي عندما نعمل معاً من أجل تحقيق أي هدف مشترك. وتبرز كمثال عملي على تعددية الأطراف القائمة على القواعد التي كان لها أثر حقيقي على حياة الناس والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بكفالة أن تستمر عملية كيمبرلي في القيام بدورها بوصفها أداة فريدة لمنع النزاعات، وحافزاً للحكم الرشيد والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، وأداة للتنمية واستدامة السلام. ونتطلع إلى العمل البناء في هذا الصدد مع الرئيس ونائب الرئيس وجميع المشاركين والمراقبين في عملية كيمبرلي في العام المقبل.

السيد مالان (بتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): نشارك الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى الاتحاد الروسي على تصدره الجهود ليدرج في إطار هذا البند من جدول الأعمال مشروع القرار A/75/L.65، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها". لقد برزت قيادة روسيا القديرة لعملية كيمبرلي في هذه الأوقات العصيبة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد كافح الوفد لكفالة استمرارية تصريف الأعمال بأفضل ما لديه من قدرة، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على الأفرقة العاملة واللجان.

والاتحاد الأوروبي فخور بما حققته عملية كيمبرلي منذ دخول نظام إصدار الشهادات حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣. وقد عززت هذه المبادرة المشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني والصناعة الرسالة التي فحوها أن الماس يعود للمجتمعات المحلية التي تقوم باستخراجه، وليس للمليشيات. وقد مثلت عملية كيمبرلي بالنسبة للعديد من البلدان والمجتمعات المحلية الفرق بين الحرب والسلام.

ومن السمات المميزة الفريدة لعملية كيمبرلي هيكلها الثلاثي. فالصناعات والمجتمع المدني عنصران أساسيان في العملية. وقد أسهما إسهاماً كبيراً في إنشائها وتشغيلها. لقد كان الاتحاد الأوروبي في طليعة هذه الشراكة العالمية الفريدة، التي تركز على الأمم المتحدة، منذ البداية. وسواصل العمل من أجل تحقيق أهداف عملية كيمبرلي بغية كفالة أن يستوفي جميع المشاركين الحد الأدنى من المتطلبات. ويبقى الاتحاد الأوروبي، بصفته نائب رئيس الفريق العامل المعني بالرصد التابع لعملية كيمبرلي، ملتزماً بالعمل مع بوتسوانا لإعطاء زخم لذلك العمل من أجل زيادة تعزيز فعالية نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز نحو إنشاء أمانة دائمة. وفي ذلك السياق، نرحب بترشح النمسا لتكون مضيفاً لها.

ويواصل الاتحاد الأوروبي وضع مجتمعات التعدين الحرفي في صميم عمله، تماشياً مع إعلان بروكسل بشأن الضوابط الداخلية للمشاركين في تجارة الماس الخام وتصنيعه، وإعلان موسكو بشأن تحسين الضوابط الداخلية على إنتاج الماس الغريني المستخرج بالوسائل التقليدية، وإعلان واشنطن بشأن دمج تطوير تعدين الماس الحرفي والتعدين على نطاق ضيق في إطار تنفيذ عملية كيمبرلي، وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرخاء. ولذلك يواصل الاتحاد الأوروبي تشجيع ودعم التعاون بشأن تنفيذ العملية بعدد إقليمي من أجل التصدي للتحديات المشتركة، بالبناء على تجربة اتحاد نهر مانو.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الدعوات الموجهة إلى عملية كيمبرلي لكي تتطور وتتكيف لمواجهة التحديات المستقبلية في سلسلة الإمداد

الشهادات وتتوع عضويته. بيد أن الجائحة تشكل تهديداً للنجاح الذي تحقق حتى الآن، بسبب التعطيل الذي ألحقه ببعض أنشطة العملية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على برنامج الفريق العامل المعني بالرصد التابع لعملية كيمبرلي وزياراته لإجراء الاستعراضات. ولذلك يؤيد وفد بلدي الدعوة إلى إدراج موضوع التحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على تجارة الماس، والكيفية التي سنبني بها مرة أخرى على نحو أفضل، كبند من بنود جدول الأعمال لعام ٢٠٢١.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام وفد بلدي بمبادرة عملية كيمبرلي، وأن أؤكد للجمعية والاتحاد الروسي استمرار تعاوننا ودعمنا أثناء رئاسته. ونتطلع إلى عقد جلسة بناءة بين الدورات وجلسات عامة في روسيا خلال العام.

السيد ريد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن اعتماد مشروع القرار A/75/L.65 اليوم فرصة للمجتمع الدولي ليؤكد مجدداً التزامه بالعمل معاً للحد من تدفق الماس الملطخ بالدماء. وتود المملكة المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لتشكر عملية كيمبرلي على الترحيب الحار ببلدنا بوصفه أحدث مشارك فيها. لقد كنا عضواً مؤسساً لعملية كيمبرلي وشاركنا في هذه المبادرة منذ بدايتها. ونرى في العملية تدبيراً هاماً لمنع نشوب النزاعات وما زلنا ملتزمين بمبادئها وقيمتها. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع مجتمع عملية كيمبرلي بأسره من أجل إحراز التقدم في عملها لمنع نشوب النزاعات والتصدي للتحديات الأخرى التي تواجه هذه الخطة الهامة.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتهنئة الاتحاد الروسي على دوره بوصفه راعياً لعملية كيمبرلي في عام ٢٠٢٠ خلال الظروف الصعبة لجائحة مرض فيروس كورونا. ونهنئ روسيا أيضاً على رئاستها لنظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات في عام ٢٠٢١، الذي تدعمه بوتسوانا باقتدار بصفتها نائبة الرئيس، ونؤكد لهما دعم جنوب أفريقيا الكامل لعملهما.

وترحب حكومة بوتسوانا باعتماد مشروع القرار اليوم. ونرى أنه يمثل التقدم المحرز في عملية كيمبرلي على مدى السنوات الـ ١٨ الماضية، ولكن الأهم من ذلك التحديات التي نواجهها اليوم، نحن البلدان المنتجة للماس، بسبب آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي أضرت باقتصادات جميع المشاركين في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، دون استثناء. وما فتئ بلدي، بوتسوانا، يعتمد على عائدات مبيعات الماس لأكثر من أربعة عقود، وهي عائدات مكنتنا من تنفيذ وتحقيق جدول أعمالنا الإنمائي الوطني. إن إيرادات الماس هي التي مكنت بوتسوانا من الارتقاء من كونها واحدة من أفقر البلدان في العالم عند استقلالها في عام ١٩٦٦ لتصبح بلداً في الفئة العليا من البلدان المتوسطة الدخل اليوم. ولذلك فإن أهمية الماس بالنسبة لخطة بوتسوانا الإنمائية لا جدال فيها. والماس في بلدي من أجل التنمية. وفي ظل هذه الخلفية، ظلت بوتسوانا من مقدمي هذا القرار على مدى الأعوام الثمانية عشر الماضية، بغية حماية سلامة قطاع الماس. ويؤكد اعتماد هذا القرار السنوي بالإجماع من جديد أهمية قطاع الماس كعامل حفاز لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأود أن أبرز بعض جوانب مشروع القرار ذات الأهمية البالغة لوفد بلدي.

يدعو مشروع القرار اليوم إلى كفالة أن تعود الفوائد الإيجابية لتجارة الماس المشروعة على البلدان المنتجة. ولذلك، فإنه يشدد على ضرورة الاستمرار في اتخاذ إجراءات دولية فيما يتعلق باستغلال الماس وبيعه وتجارته على نحو أخلاقي. ويدعو أيضاً إلى بذل جهود لتعزيز المساعدة التعاونية المقدمة إلى البلدان المنتجة للماس بشأن أفضل الممارسات وبناء القدرات والامتثال لمعايير عملية كيمبرلي وقواعدها وإجراءاتها وشهاداتها، وهو مجال لطالما دافع عنه وفد بلدي. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع المشاركين في عملية كيمبرلي على مواصلة التقيد بالمعايير العالية لنظام إصدار الشهادات. ويجب ألا ندع إنجازاتنا التي حققناها حتى الآن تتراجع.

ومنذ إنشاء العملية في عام ٢٠٠٣، انخفض عدد الماس الملطخ بالدماء انخفاضاً كبيراً، في إشارة واضحة إلى نجاح نظام إصدار

فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.65؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.65 (القرار ٧٥/٢٦١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروعاً قرارين (A/75/L.62 و A/75/L.63)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب ليعرض مشروع القرار A/75/L.62.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسرني جداً أن أعرض مشروع القرار A/75/L.62، بشأن احتفال الجمعية العامة باليوم الدولي لشجرة الأركان في ١٠ أيار/مايو من كل عام.

إن شجرة الأركان مصدر للتنمية المستدامة خلفه الأجداد لملايين الناس في بلدي والملايين من العمال والشركات والوسطاء والمستهلكين في جميع أنحاء العالم. وقد صنفت اليونيسكو هذا المستخلص، الذي ينفرد به المغرب، على أنه تراث ثقافي غير مادي للبشرية في عام ٢٠١٤، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) كمبادرة ذات أهمية عالمية لنظم التراث الزراعي في عام ٢٠١٨.

إن الأمم المتحدة، بإعلانها يوم ١٠ أيار/مايو سنوياً يوماً دولياً لشجرة الأركان، ستعززها كثرات طبيعي للبشرية وستقوي أثرها على

وكجزء من مجموعة البلدان المنتجة للماس في الجنوب الأفريقي التي استهلكت عملية كيمبرلي، التي ارتفع عدد أعضائها إلى ٥٦ مشاركاً - بمن فيهم الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي معاً، كمشارك واحد - قطعت عملية كيمبرلي شوطاً طويلاً في السنوات الـ ١٨ منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣، حيث أصبح أعضاؤها يمثلون الآن نحو ٩٩,٨ في المائة من الإنتاج العالمي من الماس الخام. ومع ذلك، ولئن كانت عملية كيمبرلي قطعت أشواطاً كبيرة في معالجة دور الماس الملتصق بالدماء في تأجيج النزاعات، بما في ذلك النزاعات في أفريقيا، وفي إحداث أثر إنمائي إيجابي على الأشخاص الذين يعتمدون على تجارة الماس، فإن استمرار الاتجار بالماس الملتصق بالدماء لا يزال يشكل شاغلاً دولياً خطيراً، كما يعترف مشروع القرار A/75/L.65، الذي نعتمده اليوم. وتلك التحديات المستمرة تشير بوضوح إلى الحاجة إلى مواصلة تعزيز فعالية عملية كيمبرلي عن طريق العديد من التدابير التي أبرزها مشروع القرار، ولذلك نرحب به ونؤيده تأييداً كاملاً.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد التزام جنوب أفريقيا القوي بدعم سلامة عملية كيمبرلي ومصداقيتها وكفالة أن تظل ذات صلة وفعالة في معالجة مسألة الماس الملتصق بالدماء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.65، المعنون "دور الماس في تأجيج النزاع: قطع الصلة بين المعاملات غير المشروعة في الماس الخام والنزاعات المسلحة باعتبار ذلك مساهمة في منع نشوب النزاعات وفي تسويتها".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/75/L.65، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا،

والإيكولوجية إلى حد كبير أهمية المرونة والتكيف مع تغير المناخ بالنسبة لبلدنا، وكذلك بالنسبة للأمم المتحدة والكوكب ككل.

وفي هذا الصدد، يدعو مشروع القرار هذا إلى تعزيز الدعم المالي للمبادرات المتعلقة بتغير المناخ التي تقودها البلدان النامية، مثل صندوق المناخ الأخضر، الذي أسهم في مشروع الحفاظ على شجرة الأركان وزراعتها في المغرب. وسيكون مشروع القرار أيضاً حافزاً للتعاون الدولي بغية دعم البلدان النامية، ومساعدة المنظمات المهنية والمنتجين المحليين على الوصول إلى الأسواق الدولية وتعزيز البحث العلمي من أجل الابتكار وإضافة القيمة.

وعلى غرار العديد من المبادرات التي يدعمها أصحاب المصلحة الدوليون والوطنيون، يعزز مشروع القرار هذا خيارنا الجماعي للاستثمار في إطار التنمية المستدامة. ولذلك سيواصل بلدي نشاطه الدراية لكفالة أن يتم الاعتراف بالقيمة الكاملة لشجرة الأركان، وأن تكون مثلاً على التكيف مع تغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. إن حماية شجرة الأركان تتجاوز البعد البيئي. فهي دعوة لتعزيز التقنيات الحديثة لجمع المياه وتوفيرها، واستخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الحديثة والابتكار، وجعل ما كان في السابق بعيد المنال ممكناً.

وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل لجميع الوفود التي تعاونت بشأن مشروع القرار هذا وشاركت في عملية التفاوض عليه. وأود أيضاً أن أشكر وكالتنا الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على مشاركتهم المثمرة في هذه المسألة. وأدعو بحماسة الوفود التي لم تصبح بعد من مقدمي مشروع القرار هذا اليوم إلى القيام بذلك وتأييد سعي بلدي للاحتفال باليوم الدولي لشجرة الأركان. ويمكننا معاً أن نعطي زخماً جديداً للتنمية المستدامة وأن نسهم في إطلاق الإمكانيات الكاملة لسلسلة الإمداد للغلاف الأحيائي.

الميادين الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية والثقافية والطبي، والطهي والتنمية المستدامة. شجرة الأركان، ومشتقاتها المستخدمة في مجالي الطهي ومستحضرات التجميل، هي أحد الأصول التي تركها الأجداد. وكثيراً ما يتم الترويج لزيت الأركان من المغرب، الذي ينتج من الأشجار في نظام للإدارة الدائرية من قبل السكان المحليين، والنساء على وجه الخصوص، العاملات في التعاونيات، على الصعيدين الوطني والدولي، ولا يزال ناقلاً للتنمية يستحق اهتمامنا والتزامنا الكاملين.

ويعزز مشروع القرار هذا دور قطاع الأركان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، ولا سيما في المناطق الريفية. وتعمل حالياً أكثر من ٤ ملايين تعاونية محلية على إنتاج وتصنيع وترويج الأركان وآلاف المنتجات الصناعية والصيدلانية في جميع أنحاء العالم. وتكرّم الأمم المتحدة، من خلال الاحتفال باليوم الدولي لشجرة الأركان، دور المرأة في المناطق الريفية في خلق فرص العمل والحفاظ على التنوع البيولوجي. ويخصص اليوم الدولي أيضاً للمزارعين ومنظمي المشاريع، رجالاً ونساء، في دعمهم في الاستثمار في التقنيات المستدامة وتعزيز سلاسل الإمداد العادلة تضامناً بحيث لا يترك أحد يتخلف عن الركب.

نحن الآن في عام ٢٠٢١، في بداية عقد العمل من أجل التنمية المستدامة. وهذا يعطي المجتمع الدولي مهلة ١٠ سنوات لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وبالنسبة للمغرب، فإن عقد العمل هو أيضاً فرصة للدعوة إلى الحفاظ على شجرة الأركان والاعتراف بها باعتبارها تراثاً وطنياً ودولياً تتجاوز أهميته غير الملموسة الحدود. وفي عام ٢٠٢٠، أطلق جلالة الملك محمد السادس مشروعاً لزراعة ١٠ آلاف هكتار بشجر الأركان في المناطق المعرضة للخطر في سوس - ماسا ومراكش - صافي وغلميم - أواد نون. وهذا المشروع كبير النطاق والحجم، وتعكس آثاره الاجتماعية والاقتصادية

ويتمثل الهدف الرئيسي لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في زيادة الوعي وزيادة الإجراءات السياسية المباشرة فيما يتعلق بالفوائد التغذوية والصحية لاستهلاك الدخن ومدى ملاءمة الدخن للزراعة في ظل ظروف مناخية ضارة ومتغيرة. وسيساعد اعتماده على تركيز الاستثمار المعزز في خدمات البحث والتطوير والإرشاد المتعلقة بالدخن. ويستند مشروع القرار إلى القرار ١٠/٢٠١٩ الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بشأن فوائد استهلاك الدخن، الذي اعتمدته منظمة الأغذية والزراعة في دورتها الحادية والأربعين، المنعقدة في روما في يونيو/حزيران ٢٠١٩. وطلب القرار إلى الجمعية العامة أن تعلن عام ٢٠٢٣ السنة الدولية للدخن. ويستند مشروع القرار كذلك إلى القرار ٢٥٩/٧٠، الذي أعلن بموجبه عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، والتوصية ١٠ للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وأهداف التنمية المستدامة، والهدف ٢، المتعلق بالقضاء على الجوع والهدف ٣، المتعلق بضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه.

ونعتقد أن الاحتفال بالسنة الدولية للدخن سيساعد على زيادة الوعي بإنتاج الدخن. إذ سيسهم في الأمن الغذائي والتغذية ودعم سبل معيشة المزارعين ودخولهم، والقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في المناطق المعرضة للجفاف أو المهددة بتغير المناخ. كما سيساعد على تعزيز الدخن كعنصر رئيسي في سلة الطعام. ونحن واثقون من أنه بمشاركة نشطة من جميع قطاعات المجتمع، يمكننا تحقيق مجموعة من الفوائد خلال هذه السنة الدولية للدخن.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع مقدمي مشروع القرار، ولا سيما وفود الاتحاد الروسي والسنگال وبنغلاديش وكينيا ونيبال ونيجيريا، على دعمهم للعمل الذي أدى إلى تقديم مشروع القرار الهام هذا، الذي سنقدر اعتماده تقديراً عميقاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرارين A/75/L.62 و A/75/L.63. والوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت أو شرحاً للموقف على أي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند ليعرض مشروع القرار A/75/L.65.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/75/L.63، المعنون "السنة الدولية للدخن"، الذي قدمه الاتحاد الروسي وبنغلاديش والسنگال وكينيا ونيبال ونيجيريا وبلدي الهند.

وفي البداية، نود أن نشكر أكثر من ٦٠ وفداً شارك في تقديم مشروع القرار هذا، وندعو الآخرين إلى المشاركة أيضاً. وندعو جميع الأعضاء إلى المشاركة في الترويج للسنة الدولية للدخن.

وحبوب الدخن، التي تسمى في كثير من الأحيان الحبوب المغذية، تشمل مجموعة متنوعة من الحبوب وكانت من بين أوائل النباتات التي تم استغلالها. وقد كانت بمثابة محصول أساسي تقليدي لملايين الأسر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا. ويأتي اليوم أكثر من ٩٠ في المائة من إنتاج الدخن من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا. الدخن مغذ أكثر من الأرز أو القمح. فهو خال من الغلوتين، وله مؤشر منخفض لنسبة السكر في الدم، وهو غني بالبروتين والألياف والمغذيات الدقيقة مثل الحديد والزنك والكالسيوم، وينطوي على وعد هائل للمرضى الذين يعانون من نقص المغذيات الدقيقة. وهو يوفر طاقة عالية، ويحتوي على نسبة كبيرة من الألياف الغذائية والبروتينات ذات الأحماض الأمينية المتوازنة والعديد من المعادن الأساسية والفيتامينات ومضادات الأكسدة، وكلها تؤدي دوراً كبيراً في خفض مرض السكري. كما ينمو الدخن في التربة الفقيرة مع مدخلات قليلة أو معدومة، وهو خفيض الكربون وله بصمة مائية خفيفة، ومقاوم للعديد من أمراض المحاصيل والآفات، ويمكنه أن يعيش في ظروف مناخية قاسية.

وفي حين أن زراعة الدخن كانت منتشرة تاريخياً، فإن إنتاجها آخذ في الانخفاض في العديد من البلدان. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز الفوائد التغذوية والإيكولوجية للدخن للمستهلكين والمنتجين وصناع القرار لتحسين كفاءة الإنتاج والاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير وروابط قطاع الأغذية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.63 المعنون "السنة الدولية للدُّخْن". أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/75/L.63، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان، إندونيسيا، أوزبكستان، إيران جمهورية إيران الإسلامية، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرازيل، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، توغو، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، زامبيا، سري لانكا، سنغافورة، سيراليون، شيلي، الصين، طاجيكستان، غواتيمالا، غينيا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كولومبيا، لبنان، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، النيجر، نيكاراغوا، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.63؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.63 (القرار ٢٦٣/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين، شرحاً للموقف، أود أن أذكرهم بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ليبي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لدي شرحان للموقف إزاء قرارين. سأقدم أولاً شرحاً للموقف إزاء القرار ٢٦٢/٧٥، بشأن اليوم الدولي لشجرة الأركان.

تتضم الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن القرار، ونشكر المغرب على تيسيره. نؤكد على أن العديد من الوثائق الختامية المشار إليها في القرار، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة

من مشروعي القرارين أو كليهما مدعوة إلى القيام بذلك الآن في مداخلة واحدة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.62 المعنون "اليوم الدولي لشجرة الأركان". أعطى الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/75/L.62، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، إسرائيل، إسواتيني، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، تشاد، توغو، توفالو، تونس، توغو، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، دومينيكا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبيريا، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، اليابان، اليمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.62؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.62 (القرار ٢٦٢/٧٥).

السيد فارغانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب الوفد الروسي باعتماد القرار ٧٥/٢٦٣، بشأن السنة الدولية للدخن، ٢٠٢٣، ونشكر الهند على هذه المبادرة البناءة والمفيدة.

إن الدخن أحد المحاصيل الزراعية الأقدم في العالم، بما في ذلك على الأراضي الروسية، حيث يتم استخدام الحبوب المنتجة منه في الوصفات التقليدية. وعلى الرغم من قيمتها الغذائية ومزاياها الصحية، فقد تضاءل الإنتاج العالمي منها في العقود الأخيرة. وحتى في الاتحاد الروسي، وهو منتج ومصدر رئيسي للدخن، بلغ مجموع المحصول خلال العام الماضي حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ طن. ونعتقد أن المبادرة التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدعم من الجمعية العامة بشأن السنة الدولية للدخن ستجذب الانتباه الدولي إلى مزايا ذلك المحصول الهام. ونرى أنه سيساعد على تيسير حماية التقاليد الوطنية لتذوق الطعام والتنوع البيولوجي الزراعي، وعلى تعزيز مبادئ التغذية الجيدة والتنمية الزراعية الشاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحاً للموقف.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ل) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا

مشروع قرار (A/75/L.64)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا ليعرض مشروع القرار A/75/L.64.

السيد سوتر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/75/L.64، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة

عمل أديس أبابا، هي وثائق غير ملزمة لا تنشئ حقوقاً أو التزامات بموجب القانون الدولي.

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية عشرة من الديباجة، تعترف الولايات المتحدة باستخدام زيت الأركان في الطب التقليدي والتكميلي وفي مستحضرات التجميل ولكنها لا تعترف بالفوائد أو حقوق الملكية التي لم توافق عليها إدارة الغذاء والدواء الأمريكية.

وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة عشرة من الديباجة، نختلف مع الإلحاح أن التدفقات المالية ينبغي أن تكون في اتجاه واحد، من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، ونشدد على أهمية تكامل الأسواق ومشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته.

وأخيراً، فيما يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق، ينبغي للأمم المتحدة ألا تملّي مجالات العمل على المنظمات من خلال قنوات خارجة عن رقابة الدول الأعضاء ومجالس الإدارة، ولا سيما مع عدم وجود طريقة واضحة للتمويل.

سأقدم الآن شرحاً لموقفنا إزاء القرار ٧٥/٢٦٣، بشأن السنة الدولية للدخن.

تنضم الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن القرار، ونشكر الهند على تيسيره. ونؤكد على أن العديد من الوثائق الختامية المشار إليها في القرار، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، هي وثائق غير ملزمة لا تنشئ حقوقاً أو التزامات بموجب القانون الدولي.

أما فيما يتعلق بالفقرتين ٣ و ٤ من المنطوق، فينبغي للأمم المتحدة ألا تملّي مجالات العمل على المنظمات من خلال قنوات خارجة عن رقابة الدول الأعضاء ومجالس الإدارة، ولا سيما مع عدم وجود طريقة واضحة للتمويل.

الجنسية المختلفة. ومن المحزن أن التمييز واسع النطاق ضدهم والتدقيق فيها لا يزال واقعاً يومياً. ومع ذلك، نعتقد أن مشروع القرار الحالي يقدم صيغة توفيقية مناسبة للمضي قدماً بغية كفالة التعاون بين المنظمين. ونشكر جميع الوفود الأربعين التي قدمت مشروع القرار الهام هذا ندعو الجميع إلى المشاركة في تقديمه اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار

A/75/L.64 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/75/L.64، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: ألبانيا، أندورا، أنغولا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، إستونيا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، جورجيا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر

اعتماد مشروع القرار A/75/L.64؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.64 (القرار ٢٦٤/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين، شرحاً

للموقف، أود أن أذكرهم بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة هورفاث (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): فيما يتعلق

بالقرار ٢٦٤/٧٥ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا"، انضمت هنغاريا إلى توافق الآراء وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ومجلس أوروبا، باسم ألمانيا، بصفتها الرئيس الحالي للجنة وزراء مجلس أوروبا، واليونان، بصفتها الرئيسة السابقة.

يتميز التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا بتقليد عريق يستند إلى رؤيتنا المشتركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وسيادة القانون وأهمية الحوار وتعزيز تعددية الأطراف.

ووافقت لجنة الوزراء في ستراسبورغ على مشروع القرار وقدمته بعد ذلك إلى الجمعية العامة لإجراء مزيد من المشاورات. وهو يتناول العديد من المسائل الهامة مثل حقوق الإنسان؛ وسيادة القانون والديمقراطية؛ والمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف المنزلي والعنف ضد الأطفال؛ وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومكافحة العنصرية وأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة. ويفصل مشروع القرار أيضاً الأثر غير المتناسب لمرض فيروس كورونا على النساء والفتيات، وأوجه عدم المساواة المتفاقمة الناجمة عن هذه الجائحة، فضلاً عن عمل المنظمين على مكافحة الجائحة وجهودهما الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وحماية اللاجئين والمهاجرين، ومكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة والمخدرات.

ونأسف لعدم إمكانية إدراج عبارات بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة لمجلس أوروبا، بسبب معارضة بعض الدول الأعضاء في نيويورك. إن إلغاء عقوبة الإعدام هو حجر الزاوية في مجلس أوروبا وشرط أساسي لأي دولة تنضم إلى المجلس. ونحترم وجود مواقف مختلفة داخل الجمعية العامة بشأن هذه المسألة؛ ومع ذلك، فإننا نأسف بشدة لأنه حتى مقترحاتنا التوفيقية، التي لم تخلق أي شكل من أشكال الالتزامات وركزت فقط على دور مجلس أوروبا، لم تكن مقبولة لدى بعض الوفود.

وسيواصل مجلس أوروبا كفاحه ضد عقوبة الإعدام، فهي عقوبة قاسية وغير إنسانية ثبت أنه ليس لها أثر رادع. وبالمثل، كنا نفضل إشارة أقوى إلى التمييز ضد الأشخاص ذوي الهويات الجنسية والميول

وختاماً، لا بد من التأكيد على أن هنغاريا لم تعتمد لا الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ولا الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ولذلك لا تقبل الحكومة الهنغارية أي إشارات إلى هاتين الوثيقتين. منذ اندلاع أزمة الهجرة في عام ٢٠١٥، أكدت هنغاريا باستمرار على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للهجرة محلياً. وبدلاً من تشجيع الهجرة، يتعين علينا وقف جميع حركات الهجرة الجماعية، وينبغي أن نركز على تقديم المساعدة إلى بلدان ثالثة محلياً عن طريق تهيئة ظروف مستقرة وآمنة، وبالتالي ضمان بقاء الناس في وطنهم في سلام وازدهار. وينبغي أيضاً إبراز أن التدفق غير المنضبط للمهاجرين، بالإضافة إلى كونه تهديداً أمنياً بالغ الخطورة، يشكل أيضاً خطراً جسيماً على الصحة العامة، لا سيما أثناء الحالة الراهنة للجائحة. وبناء على ذلك، تتأى هنغاريا بنفسها عن الفقرة ١٩ من المنطوق أيضاً.

السيد شاهين (مصر) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الميسرين المشاركين، ألمانيا واليونان، على روح المرونة والتوافق التي أبدياها خلال المشاورات بشأن مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا" (القرار ٢٦٤/٧٥). ونقدر اعتماد النهج التوافقي والشامل للجميع والاستماع إلى شواغل الدول الأعضاء.

ومع ذلك، نلاحظ أن بعض العبارات أدرجت في القرار دون إجراء مشاورات كافية، ونود أن نشير إلى أن لدينا تحفظاً بشأن عبارة "أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة" في الفقرة ٣ من المنطوق. ونظراً لغموضها وعدم وجود تعريف محدد لها، نؤكد أننا لا نقبل استخدامها للإشارة إلى أي فئات غير توافقية للحقوق أو الدلالة عليها، ونشير إلى أن مصطلح "أشكال التمييز المتعددة والمشددة"، المدرجة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، هو مصطلح توافقي وأكثر أهمية.

السيد إنييتسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا لوفدي ألمانيا واليونان على تيسير إعداد القرار ٧٥/٢٦٤، الذي اعتمدناه للتو.

تعترف الحكومة الهنغارية بمساهمة مجلس أوروبا في تعزيز تعددية الأطراف، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكفالة الديمقراطية وسيادة القانون. ونرى أن من الأهمية بمكان دعم عمله وتشغيله. غير أن هذا القرار، الذي يرمي إلى تعميق التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، يتضمن بعض الإشارات التي لا نقبل بها.

وتؤكد هنغاريا مجدداً أنها لا تستطيع تأييد أي إشارة إلى اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، كما هو الحال في الفقرة ١٧ من المنطوق. وفي ذلك الصدد، عبرنا مراراً وتكراراً طوال المفاوضات عن شواغلنا وطلبنا إشارة واقعية محايدة إلى اتفاقية اسطنبول، تماشياً مع الاقتراح الأصلي ومع الصيغة المستخدمة على نطاق واسع في القرار عند الإشارة إلى اتفاقيات أخرى لمجلس أوروبا. وعند الإشارة إلى تلك الاتفاقيات، يكفي القرار بالإشارة إلى أنها مفتوحة للانضمام إليها، دون أن يدعو الدول صراحة إلى التوقيع أو التصديق عليها. ونرى أن من الهام أن تعكس الوقائع نهجاً متساوياً إزاء جميع الاتفاقيات.

وتود هنغاريا أن تعرب عن احتفاظنا بموقفنا من اتفاقية اسطنبول. وتماشياً مع سياستنا الوطنية المعلنة بعدم التسامح مطلقاً إزاء العنف ضد المرأة، تتفق هنغاريا تماماً مع الهدف الحاسم المتمثل في مكافحة العنف ضد المرأة والطفل والعنف المنزلي، الذي ظل تعريفاً قانونياً مستقلاً في القانون الجنائي الهنغاري منذ عام ٢٠١٣. ونرى أنه ليس التصديق على معاهدة ما هو ما يجعل منع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافحتهما حقيقة واقعة، بل النتائج الملموسة للإجراءات الحكومية. وتعتبر الحكومة الهنغارية أن اتخاذ إجراءات فعالة ضد كل شكل من أشكال العنف ضد المرأة من أهم أولوياتها، ويتجلى هذا الهدف باستمرار في الجهود التشريعية للحكومة. ولذلك، لا يمكننا أن نقبل سوى إشارة واقعية إلى وجود الاتفاقية، ولا يمكننا أن نؤيد الدعوات والمناشدات لتوقيعها والتصديق عليها.

كما لو كان بوسع المرء أن يعمل على حقوق الإنسان بمعزل عن حل النزاعات. فهذا نهج غير سليم. وأكرر التأكيد على أن السلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة. ولا تؤدي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتعصب إلا إلى النزاع؛ وفي الواقع، إنها توجج الحروب.

ولذلك، تتوقع أوكرانيا من مجلس أوروبا أن يولي الاهتمام الواجب لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الاتحاد الروسي في منطقة دونباس وشبه جزيرة القرم المحتلة بصورة غير قانونية. وسنواصل مطالبة الاتحاد الروسي بالسماح لآليات الرصد التقليدية والمؤسسية التابعة لمجلس أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى بالوصول إلى الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً، وهو ما تجري عرقلة حالياً. ونحن واثقون من أن مجلس أوروبا لديه الخبرة والإمكانات اللازمة لإجراء الرصد هناك، على أرض الواقع وعن بعد. والعنصر الوحيد المفقود لبدء تلك العملية هو الإرادة السياسية اللازمة.

واليوم اعتمدنا بتوافق الآراء قراراً إطارياً بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. ومن بين مؤيديه البعض الذين يواصلون ابتزاز المنظمين. ويرى البعض أن الأمر يستحق الاستماع إلى مؤسسات الجمعية العامة ومجلس أوروبا ما دامت لا تحاول وقف الأعمال الإجرامية ضد شعوب هذه البلدان أو جيرانها المسالمين. وعندما تبذل جهود لفصح هذه الأعمال غير القانونية، يُزعم أن سلطة الجمعية العامة تتعرض للهجوم، كما سمعنا من الممثل الروسي أثناء نظر الجمعية العامة في العدوان الروسي على بلدي في هذه القاعة في ٢٣ شباط/فبراير (انظر A/75/PV.54)، ومؤخراً من أمين المظالم الروسي، الذي يحمل رتبة لواء في الشرطة، بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان ومؤسسات مجلس أوروبا:

”سواء كنا في مجلس أوروبا أم لا، فإن شدة المواجهة ستزيد. وكلما كانت روسيا أقوى، كان هذا النزاع أكثر حدة“.

ولا تزال أوكرانيا تشعر بقلق عميق إزاء انصياع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بالسماح لوفد الاتحاد الروسي بالعودة إليها، وهي خطوة اتخذت في الوقت الذي واصلت فيه روسيا عدوانها المسلح على بلدي

وقد أدرج البند المتعلق بالتعاون بين المنظمين لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ أكثر من ٢٠ عاماً بقليل. ونود أن نشير إلى أنه تم التشديد في ذلك الوقت على ضرورة تعزيز التعاون بين المنظمين، مع مراعاة المساهمة التي قدمها مجلس أوروبا للأمم المتحدة، ولا سيما في تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

ولا يزال صحيحاً أن الأمم المتحدة ومجلس أوروبا يضعان حقوق الإنسان والكرامة في صميم مهامهما وولايتيهما. ولا يمكن لروابط العمل القوية بينهما في هذا المجال إلا أن تساعد في قضيتيهما النبيلة. فعلى سبيل المثال، تنص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على إمكانية اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي أحكامها ملزمة قانوناً. وفي هذا المقام، نرحب بقرار المحكمة المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، الذي قضى بمقبولية المطالبات المشتركة بين الدول في قضية أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي. ومن المهم ملاحظة أن المحكمة اعتبرت قرارات الجمعية العامة بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا وحالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في أوكرانيا جزءاً من الإطار القانوني ذي الصلة. ويدل ذلك القرار بوضوح على أهمية قيم وأهداف المنظمين.

وفي الوقت نفسه، أود كذلك أن أؤكد على أن المجلس جعل أيضاً إلغاء عقوبة الإعدام أحد شرطيه الرئيسيين للعضوية، سعياً إلى جعلها قيمة عالمية. وكما ذكر الممثل الألماني اليوم، من المؤسف أنه في حين أن هذه القيمة مقبولة تماماً لدى ٤٧ عضواً في مجلس أوروبا - البلدان التي تشكل معاً ما يقرب من ٢٥ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة - فإنها لا تزال مستبعدة من القرار الذي اتخذناه للتو.

إذ يتمتع مجلس أوروبا بقدرة كبيرة على منع نشوب النزاعات من خلال الجمع بين وضع المعايير والتعاون والرصد على الصعيدين القانوني والسياسي. ومع ذلك، من غير المقبول عندما نسمع في مجلس أوروبا أن الأمم المتحدة هي التي ينبغي أن تتعامل مع النزاعات المسلحة بينما ينبغي للمجلس أن يواصل عمله بشأن حقوق الإنسان،

والسياسات الاجتماعية والرعاية الصحية والمسائل المتعلقة بالثقافة والشباب والرياضة. ونظراً لأن مواضيع المناقشات الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي في ستراسبورغ وعلى الصعيد العالمي في نيويورك وجنيف كثيراً ما تتزامن، فإن التعاون بين المنظمين بشأن الاتجاهات التي ينبغي أن تتخذها أولوياتهما يمكن أن يكون مفيداً.

ومن البديهي أن الأولويات المشتركة لا يمكن تحديدها إلا معاً. وهذا يعني أن القرارات ذات الصلة ينبغي أن تكون ذات طابع توافقي حقيقي وأن تعكس النهج التي تتبعها جميع الدول المهمة. ومع ذلك، قرر ميسرو أعمال صياغة هذا القرار لسبب ما أن لهم الحق في تجاهل آراء الدول الأخرى، بما في ذلك أعضاء مجلس أوروبا. ويتعلق ذلك على وجه التحديد بفرض نهج مثيرة للجدل بشأن المسائل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان، وضمان المساواة بين الجنسين ومنع العنف ضد المرأة.

ونحن مندهشون جداً من أن مقدمي القرار أزمعوا عدم توطيده بإدراج مبدأ رئيسي للتعاون الدولي، وهو أن المساعدة المقدمة إلى الدول لا يمكن تقديمها إلا بموافقة الدولة المضيفة. ويستند عمل الأمم المتحدة برمته إلى ذلك. وبالمثل نشعر بخيبة الأمل لأن القرار، في سياق الجهود العالمية لمكافحة الجائحة، لا يشير إلى دعوة الأمين العام في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٠ إلى وقف الجزاءات الأحادية الجانب. وهذا النهج يقول الكثير عن الموقف الحقيقي لأولئك الذين يعلنون أنفسهم روادا في مجال المساعدة الإنسانية الدولية.

ونعتقد أيضاً أن الفقرات المتعلقة بالأسس الموضوعية لقيام منظمة إقليمية بمكافحة التعصب، وكفالة حقوق الأقليات الإثنية وحرية التعبير في وسائل الإعلام لا تتوافق تماماً مع الواقع. ولا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به في جميع تلك المجالات. وفي بلدان البلطيق وأوكرانيا وعدد من بلدان أوروبا الشرقية الأخرى، فإن الحالة بصراحة على وشك أن تكون كارثية. وقد حُرم الناس من حقهم في الكلام والتعليم باللغة الروسية، وهي اللغة الأم بالنسبة للكثيرين. ولم يتم القضاء على الظاهرة المخزية لانعدام الجنسية. ويجري إغلاق

ورفضت عمداً الامتثال لقرارات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والأمم المتحدة ذات الصلة التي اتخذت رداً على ذلك العدوان. وأود أن أشير إلى بيان أدلى به السيد هايكو ماس، وزير خارجية ألمانيا، الذي أكد، بوصفه رئيساً للجنة وزراء مجلس أوروبا، أنه "لا يمكن اعتبار أوروبا المسالمة والمتسامحة أمراً مسلماً به. فالديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان تتعرض لضغوط".

وآمل أن نتمكن، بعد سنتين، عندما نعود إلى مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، من فتح صفحات المنظمين على الشبكة العالمية وإيجاد معلومات زاخرة جداً عن التفاعل العملي والتعاون بينهما، بما في ذلك في مجال السلم والأمن الدوليين.

السيد كارم (العراق) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الميسرين على النهج البناء وروح المرونة التي أبدت طوال المشاورات بشأن مشروع القرار A/75/L.64، وأن أعرب عن التقدير لاعتماد القرار ٧٥/٢٦٤ ذي الصلة، في أعقاب نهج شامل وتوافقي. ومع ذلك، فيما يتعلق بالفقرة ٣ ومصطلح "أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة"، نعتقد أنه غامض ويفتقر إلى تعريف محدد. ولذلك يود العراق أن يعرب عن تحفظه فيما يتعلق بتلك الفقرة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لم يكن الاتحاد الروسي على وشك خرق توافق الآراء بشأن القرار ٧٥/٢٦٤، الذي اعتمد للتو، لأننا نتبع الممارسة الراسخة المتمثلة في التوصل إلى اتفاق بالإجماع على النصوص التي تتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن المفاوضات بشأن مضمون القرار قد تركت إحساساً بعدم الارتياح. وهذا ليس رأي زملائنا في نيويورك فحسب، بل أيضاً رأي أولئك الذين صاغوا المسودة الأولى في ستراسبورغ. لذلك نود أن نمحص التفاصيل.

في ٢٨ شباط/فبراير، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانضمام الاتحاد الروسي إلى مجلس أوروبا. وقد حول ذلك الحدث هيئة إقليمية إلى منظمة أوروبية حقيقية تجري حواراً بشأن جدول أعمال واسع النطاق يتراوح بين مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان

طرفاً فيها أو بنصوص ومبادرات لم يتم التشاور معنا بخصوصها، هذا أولاً. ثانياً، نحن نرفض بأي حال قبول تحويل قرارات تتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وأي منظمة إقليمية أو ما دون إقليمية إلى قرارات مسبقة تستخدم لاستعداد دولاً بعينها أو لاستهداف دولة ما أو محاولة عزلها. هذه القرارات، يُفترض كما تحمل من عنوانها، أن تكون قرارات تُعنى بالتعاون، تُعنى بالحوار، تُعنى بالدبلوماسية، وهي عملنا، تُعنى بتكاتف عملنا وجهودنا جميعاً، كما قلت قبل قليل لتحقيق أهداف هذه المنظمة، وليست قرارات تهدف للاستعداد ومحاولات العزل أو كَيْل الاتهامات لأي دولة أو أي طرف من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. الغاية هي التعاون، وليس زيادة التوترات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ط) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

مشروع قرار A/75/L.56

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا لعرض مشروع القرار A/75/L.56.

السيد زيلينراث (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشرف بتقديم مشروع القرار A/75/L.56 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية"، بالنيابة عن مقدميه الخمسين تقريباً. في البداية، تود مملكة هولندا، بوصفها المقدم الرئيسي لمشروع القرار هذا، أن تشكر جميع الوفود التي شاركت مشاركة بناءة في المفاوضات على الرغم من التحديات التي واجهناها جميعاً خلال هذه الجائحة.

القنوات التلفزيونية التي تعتبر معارضة، ويجري حجب عمل وكالات الأنباء. وهناك العديد من الحوادث التي يتعرض فيها الصحفيون غير المرغوب فيهم للاضطهاد أو الاعتداء. ويتعرض الناس للتمييز بسبب خصائصهم اللغوية والوطنية. وفي غياب الإدانة من جانب الهيكل الإقليمية، تقوم الدول المذكورة أعلاه يومياً بالمصادقة على عدد متزايد من القوانين التمييزية. ففي كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، دخل حيز النفاذ القانون الأوكراني لعام ٢٠١٩ الذي يجعل اللغة الأوكرانية لغة الدولة، ووفقاً لذلك أصبح التكلم باللغة الروسية في المناطق العامة جريمة يعاقب عليها القانون الآن.

ومن الواضح أن أمام مجلس أوروبا طريقاً طويلاً قبل أن يتمكن من تبادل خبراته بشأن هذه المسائل مع الأمم المتحدة. كما أننا لا نستطيع أن نؤيد النية الرامية إلى تعزيز اتفاقية مجلس أوروبا بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني، المعروفة باسم اتفاقية بودابست، التي توجد فيها ثغرة خطيرة تمكن الدول الأجنبية من التعدي على السيادة الرقمية للدول من خلال الوصول عبر الحدود إلى البيانات الوطنية. وبدلاً من ذلك، من المستحسن أن نركز الجهود على صياغة وثيقة شاملة بتوافق الآراء بشأن أمن الفضاء الإلكتروني. ومقترحات روسيا المحددة في هذا الصدد معروفة جيداً.

ويحدونا الأمل في أن تسفر المفاوضات المتوترة التي اكتملت تَوّاً عن التوصل إلى الاستنتاجات الصحيحة وأن يسعى مقدمو مشاريع القرارات بشأن هذه المسألة في المستقبل إلى إيجاد أرضية مشتركة، وأن يراعوا آراء جميع أعضاء المنظمين، بما في ذلك خلال مرحلة إعداد الوثائق في ستراسبورغ.

السيد الضحّاك (الجمهورية العربية السورية): انضم وفد بلدي للتوافق حول مشروع القرار موضوع النقاش لأننا، كأصل عام، ندعم التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وما دون الإقليمية في القضايا التي تخدم الأهداف التي نص عليها في ميثاق الأمم المتحدة الذي يمثل القاسم المشترك لدولنا. إلا أن موقف بلدي، سورية، لا يمكن تفسيره بأي حال من الأحوال بأنه قبول باتفاقات لسنا

الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، وندعو الوفود إلى تأييده بروح من التوفيق والتعاون. ومع ذلك، إذا كان ينبغي الدعوة إلى إجراء تصويت في اللحظة الأخيرة، فإننا ما زلنا نأمل في أن يعتمد مشروع القرار بالإجماع في نهاية المطاف. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أننا قد توصلنا إلى أفضل توازن ممكن في تمثيل مختلف الآراء التي تم الإعراب عنها، ولذلك ندعو جميع الوفود مرة أخرى إلى تأييد مشروع القرار بروح التسوية والتعاون المذكورة أعلاه وتقديراً لأهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/75/L.56.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين، شرحاً للموقف أو تعليلاً للتصويت، أود أن أذكر الجمعية بأن بيانات شرح الموقف أو تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تتلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلدي، بداية، أن يؤكد التزام الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية، وفقاً لتعهداتها الناجمة عن انضمامها إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣؛

وأنها أنجزت كل ما هو مطلوب منها للتخلص من كامل المخزون الكيميائي السوري، وتدمير مرافق الإنتاج ذات الصلة، وهو ما أكدته السيدة سيغريد كاغ، رئيسة البعثة المشتركة آنذاك أمام مجلس الأمن. ويجدد وفد بلدي تأكيد إدانته استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي زمان أو مكان وتحت أي ظرف.

ويود وفد بلدي أن يبدي الملاحظات التالية حول مشروع القرار المعروض علينا والوارد في الوثيقة A/75/L.56. أولاً، يحمل مشروع القرار عنوان "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة

والهدف من هذا القرار الذي يصدر مرة كل سنتين هو إبراز أهمية استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتسهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها المنظمة التي تشرف على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق التحقق من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، والعمل من خلال عمليات تفتيش المرافق الصناعية لمنع ظهور الأسلحة الكيميائية، وتشجيع الاستخدام السلمي للكيمياء في الأنشطة غير المحظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتحقيق في الاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية. وقد قدمت هولندا، بوصفها الدولة المضيفة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مشروع القرار الذي يصدر مرة كل سنتين منذ عام ١٩٩٧. ومشروع القرار اليوم هو تحديث للقرار ٧٣/٢٥٨، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ويعكس التطورات الواقعية منذ ذلك الحين. وكان النص النهائي الذي اقترحته هولندا متوازناً بقدر ما نستطيع تحقيقه من توازن نتيجة للمفاوضات والمفاوضات التي بدأها في أوائل كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

ولم يكن من السهل حل بعض المسائل، وعلى الرغم من استمرار الاختلافات في الرأي، فإن الموقف البناء للعديد من الزملاء واستعدادهم للسعي إلى التوصل إلى مسودة نهائية بروح من التسوية كانا موضع تقدير كبير. وعلاوة على ذلك، حرصنا بشكل خاص على صياغة جميع البنود على النحو الواقعي قدر الإمكان، وتجنب التعديلات التي قد تثير الجدل.

وفي السنوات الأخيرة، واجه المجتمع الدولي ادعاءات متكررة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وبعض هذه الادعاءات نسبت بالفعل الاستخدام إلى جهات متعددة، ولكن لا يزال هناك الكثير من الحوادث التي لا يزال يتعين التحقيق فيها. ولا يمكن للمجتمع العالمي أن يتجاهل هذه الفظائع، وينبغي له تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ولا غنى عن عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كخطوة هامة جداً نحو تحقيق ذلك الهدف، ولذلك فإن توجيه رسالة دعم قوية للتعاون بين

الذين ستطالهم التحقيقات الهولندية بالضرورة. وفي الوقت نفسه، أكدت هيئة الإذاعة الهولندية (NOS) وذلك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ دعم الحكومة الهولندية لجماعة الجبهة الشامية المصنفة لديها على أنها منظمة إرهابية، وأنها زودتها بالمعدات والخدمات اللوجستية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨.

وفي ضوء ما تقدم، ونظرا للعيوب الشكلية والموضوعية التي تشوب مشروع القرار هذا، يطلب وفد بلدي إجراء تصويت على كل فقرة من فقرات المنطوق: ٥ و ٦ و ٧ و ٨، ومن ثم التصويت على مشروع القرار ككل. وأدعو جميع الدول الأعضاء المتمسكة بمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة إلى رفع أصوتهم ضد تسييس عمل الأمم المتحدة، ورفض استخدام آليات الأمم المتحدة لاستهداف دولة عضو ومؤسس، والتصويت ضد مشروع القرار A/75/L.56 وفقراته.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤسفني أن أقول إننا نشهد محاولة أخرى لتقديم مشروع قرار (A/75/L.56) ميسس وغير متوازن للغاية إلى الجمعية العامة للنظر فيه، وهو مشروع قرار لا يمكن إلا أن يعمق الشقاق فيما بين الدول الأعضاء بينما لا يعمق بأي حال من الأحوال التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وهذه هي المحاولة الثانية من هذا النوع التي نلاحظها مؤخراً. ففي أوائل خريف العام الماضي، وبناء على طلب زملائنا الغربيين، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٥/٧٥، وهو وثيقة متحيزة ومعادية لسورية، بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والآن، نرى نفس الدوافع في الوثيقة المعروضة علينا اليوم. ونود أن نسأل زملائنا الغربيين عن القيمة المضافة في نص يشكل ٩٠ في المائة منه تكراراً لعبارات ترحيبية باستنتاجاته الاتهامية بشأن دمشق. ويبدو أنهم يرغبون في أن تصادق الجمعية العامة حرفياً على قرارات متطابقة مناهضة لسورية في كل مرة تذكر فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عناوينها.

وعلى غرار العديد من الدول الأخرى، يرى الاتحاد الروسي أن قرار الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية

الكيميائية، في حين عمل مقدموه على حشره بفقرات لا صلة لها بهذا العنوان، الأمر الذي أخرج المشروع عن إطار التعامل بموضوعية ومهنية مع الهدف المرتجى منه وعلى نحو يحافظ على الطابع الفني له. ثانياً، إن مشروع القرار ميسس بامتياز، إذ من المفترض أنه قرار فني بحث، يشير فقط إلى آليات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ليبني على الإيجابيات ويتلافى النواقص والثغرات. إلا أن التركيز فيه كان على بلادي، الجمهورية العربية السورية، وذلك في حرف للقرار عن غرضه والسعي لتحويله لاستهداف دولة عضو والإساءة إليها.

ثالثاً، يشير مشروع القرار إلى الجمهورية العربية السورية بالاسم في عدد من فقراته، في حين تم السعي لتغييب وفدنا وعدم دعوته للمشاركة في المشاورات غير الرسمية التي تم عقدها بخصوصه، مما يدل على عدم شفافية ميسر مشروع القرار وإخلاله بمسؤولياته وابتعاده عن المعايير الواجب توافرها.

رابعاً، إن مشروع القرار غير متوازن. إذ إنه يشير بشكل انتقائي إلى آليات لم يتم التوافق عليها في المنظمة وتقارير لم تحظ بإجماع أعضائها.

خامساً، إن مشروع القرار منحاز لأنه يتجاهل تماماً حيازة المجموعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية واستخدامها ضد المدنيين. وهو أمر لا يمكن التشكيك فيه أبداً.

سادساً، إن الحكومة الهولندية، التي يمثلها ميسر مشروع القرار، تنتهج نهجاً معادياً لبلدي، وهي منخرطة في دعم التنظيمات الإرهابية في سورية. وقد اعترف رئيس الوزراء الهولندي، مارك روتي، بأنه تدخل شخصياً لعرقلة التحقيقات البرلمانية في توفير حكومته ملايين الدولارات لنحو ٢٢ تنظيمًا إرهابيًا، بينها ما يسمى الجبهة الشامية المصنفة إرهابية حتى من قبل المؤسسات الهولندية. كما طالب وزير الخارجية الهولندي، ستيف بلوك، بوقف التحقيقات معتبراً أنها ستؤدي إلى مشاكل كبيرة من حيث كشف أمور بالغة السرية، وإلى إحراج الحلفاء

الذي أعدته هولندا ترهلاً تاماً. ويبدو أن الموضوع الوحيد الذي تهتم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو الملف الكيميائي السوري، ومن الناحية العملية، سورية نفسها. وإذا كنا نركز على جوانب خاصة ببلدان محددة، فسيكون من المنطقي أن تبلغ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضاً، على سبيل المثال، عن التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة في تدمير ترسانتها الكيميائية، الذي لم يكتمل بعد. ولكن لا يقال كلمة واحدة عن ذلك. ولا يعكس مشروع القرار بأي شكل من الأشكال الأهمية الحيوية لأحكام المادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بشأن التعاون الاجتماعي والاقتصادي للدول الأطراف في الاتفاقية.

ونرى أنه من الواضح للغاية أن مقدمي مشروع القرار لم يجروا أي مفاوضات حقيقية بشأن نص مشروع القرار. ولم ينظم وفد هولندا سوى جولة واحدة من المشاورات غير الرسمية، ولم تسفر فعلياً عن أي نتيجة عملية. ولم يرد في النص النهائي أي من الملاحظات الموضوعية العديدة التي أبدتها الوفود خلال تلك الجلسة.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن مشروع قرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ينبغي أن يعتمد بحكم التعريف بتوافق الآراء. فالغرض منه هو توجيه رسالة سياسية عن دعم المجتمع الدولي غير المشروط لنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية والعلاقة الإيجابية بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكانت روسيا ستسعد بقبول توافق الآراء هذا لو أن المشروع استوفى هذا المعيار. ولكن من المؤسف أنه يهدف الآن إلى تحقيق غرض واحد - تشويه سمعة السلطات السورية والترويج لأفكار تضر بسلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية وسلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر لا يمكننا أن نسمح به، كمشارك مسؤول في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولهذا السبب، سيصوت الاتحاد الروسي معارضاً لهذه الوثيقة المسيئة. ندعو أيضاً جميع الدول إلى أن تحذو نفس الحذو إذا كانت مهتمة بالحفاظ على سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وكفالة أدائها لعملها الحقيقي بفعالية - أي تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية.

حظر الأسلحة الكيميائية يمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تجاوز ولايتها وإنشاء ما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية. وهذا النوع من الابتكار يتعارض مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويقوض صلاحيات مجلس الأمن. وهناك أدلة متزايدة مع مرور كل يوم على أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين - الأطلسيين يسعون جاهدين لتحويل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي هيئة فنية دولية متخصصة، إلى أداة لتحقيق مآربهم الجغرافية السياسية.

وقد بدأت ثمار هذه المشاريع السياسية بالتقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي لا يصمد أمام أي انتقاد سواء من حيث منهجية صياغته أو جمعه للبيانات. وبعد ذلك جاء قرار غير قابل للتنفيذ عمداً بشأن سورية في الدورة الرابعة والتسعين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يطالب دمشق بالإعلان عن أسلحة كيميائية لا تملكها. ولا يقبل الاتحاد الروسي شرعية فريق التحقيق وتحديد الهوية نفسه أو تقريره ولا قرارات هيئات إدارة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تستند إليه.

لدينا أيضاً عدد كبير من الأسئلة حول عمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، وتحديدًا فيما يتعلق بالتحقيقات في الحوادث التي وقعت في خان شيخون في عام ٢٠١٧ وفي دوما في عام ٢٠١٨. وبغية مناقشة الانتهاكات العديدة التي ارتكبتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تلك الحالات، عقدنا في العام الماضي اجتماعاً مفتوحاً بصيغة آريا لأعضاء مجلس الأمن بمشاركة خبراء مستقلين. ونحث جميع الوفود المهتمة على الاطلاع على المواد المتعلقة باستنتاجات الاجتماع، التي عممت كوثيقة رسمية للجمعية العامة (A/75/649)، مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وهي تطرح العديد من الأسئلة غير المريحة على الأمانة الفنية، التي لم يتم الرد على أي منها حتى الآن.

وفي جوهرها - هي استعراض عام شامل لجميع الأوجه التي اتبعت في التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتقدم المحرز في ذلك المجال - تكشف عن ترهل مشروع القرار

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.56 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/75/L.56، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: ألبانيا، أندورا، آيسلندا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، ليختنشتاين، مقدونيا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من منطوق مشروع القرار A/75/L.56. لعدم وجود اعتراض على تلك الطلبات، سأطرح أولاً الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار للتصويت.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، بوتان، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لايتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو،

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لشرح موقف وفد بلدي إزاء مشروع القرار A/75/L.56، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد تبادلنا بالفعل وجهات نظرنا مع مقدم مشروع القرار الرئيسي واقترحنا تعديل الفقرة ٣ من المنطوق من أجل إبراز التعاون الدولي في مجالي الحماية والمساعدة، والاستخدامات السلمية للكيمياء، لأنهما الغرضان الرئيسيان لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكذلك في إنجاز المهمة المنشودة لمركز الكيمياء والتكنولوجيا في إطار الاتفاقية. ولذلك كان ينبغي تعديل الفقرة لتصبح كما يلي:

تشيد بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المستمر في مجال التعاون الدولي والمساعدة والحماية، وكذلك من أجل تعزيز قدرة الدول الأطراف على استخدام الكيمياء للأغراض السلمية والتصدي للتهديدات التي تنطوي على استعمال مواد كيميائية سامة، المحددة في المادة الثانية من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وذلك بوسائل منها إنشاء مركز للكيمياء والتكنولوجيا ليكون منبرا يمكن للأمانة التقنية والدول الأطراف أن تتعلم فيه وتتبادل الآراء وتعمل في إطار غرض مشترك لمواصلة تحقيق هدف الاتفاقية ومقصدها.

ونعتقد أنه من الضروري أن يركز مشروع القرار هذا على التعاون بين المنظمين. وفي الوقت نفسه، ينبغي القيام بذلك عن طريق قصر نطاق مشروع القرار على المواضيع التي تغطيها الاتفاقية بين المنظمين. غير أن الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من منطوق مشروع القرار تتجاوز تلك المجالات وتتضمن مسائل تختلف بشأنها الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذه محاولة لتسييس مشروع قرار إجرائي بحت، وهذا أمر يجب تجنبه. وتجدر الإشارة إلى أننا حثنا خلال المشاورات غير الرسمية على استبعاد أي مسائل خلافية. ومن المؤسف أن الإعراب عن هذا القلق لم يلق آذانا صاغية. ولا نزال نأمل ألا تتضمن النسخة التالية من مشروع القرار هذا مسائل خلافية، مما سيمكننا بالتالي من اعتماده بتوافق الآراء.

الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لايتيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، اليمن

المعارضون:

المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، اليمن

بيلاروس، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، الكامبيون، كوت ديفوار، مصر، العراق، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، مالي، منغوليا، نيبال، باكستان، السودان، تايلند، فييت نام

بيلاروس، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، نيكاراغوا، باكستان، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي

المعارضون:

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، كوت ديفوار، مصر، إندونيسيا، العراق، كازاخستان، قيرغيزستان، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، مالي، منغوليا، نيجيريا، الفلبين، السودان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، فييت نام

أبقي على الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار A/75/L.56 بأغلبية ٨٣ صوتاً مقابل ١١ صوتاً، مع امتناع ٢٢ عضواً عن التصويت.

إبعد ذلك، أبلغ وفد جورجيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً؛ وأبلغ وفد السنغال الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت [

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح للتصويت الآن الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/75/L.56.

أبقي على الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار A/75/L.56 بأغلبية ٨٥ صوتاً ومعارضة ١٠ أصوات، مع امتناع ٢١ عضواً عن التصويت.

إبعد ذلك، أبلغ وفد جورجيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً؛ وأبلغ وفد السنغال الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت [

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح للتصويت الآن الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار A/75/L.56.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية،

إبعد ذلك، أبلغ وفد جورجيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً؛ وأبلغ وفد السنغال الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت [

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح للتصويت الآن الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/75/L.26.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الكويت، لايتيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيليز، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، توغو، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فييت نام، اليمن

المعارضون:

بيلاروس، الصين، كوبا، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الكويت، لايتيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملديف، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيليز، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، اليمن

المعارضون:

بيلاروس، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، كوت ديفوار، مصر، فيجي، إندونيسيا، العراق، الأردن، كازاخستان، قيرغيزستان، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، مالي، منغوليا، نيجيريا، باكستان، الفلبين، جنوب أفريقيا، السودان، تايلند، توغو، فييت نام

أبقي على الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/75/L.56 بأغلبية ٧٧ صوتاً مقابل ١٠، أصوات مع امتناع ٢٥ عضواً عن التصويت.

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كوت ديفوار، مصر، إندونيسيا، العراق، الأردن، كازاخستان، قيرغيزستان، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، منغوليا، نيجيريا، السودان

أبقي على الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/75/L.56 بأغلبية ٨٨ صوتاً مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ١٦ عضواً عن التصويت.

بعد ذلك، أبلغ وفد جورجيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً؛ وأبلغ وفد السنغال الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت [

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح الآن مشروع القرار A/75/L.56 برمته للتصويت، وقد طلب إجراء تصويت مسجل عليه. أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بلجيكا، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالتة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا،

سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فييت نام، اليمن

المعارضون:

الصين، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كمبوديا، كوت ديفوار، كوبا، مدغشقر، نيكاراغوا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زيمبابوي

اعتمد مشروع القرار A/75/L.56 برمته بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل ٣ أصوات، مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت (القرار ٢٦٥/٧٥).

بعد ذلك، أبلغ وفد جورجيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً [

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في أخذ الكلمة تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد ماينيرو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لقد صوت وفد بلدي، كما جرت العادة أن يصوت، مؤيداً للقرار ٧٥/٢٦٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي اعتمدناه للتو. إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي الصك الرئيسي تحت تصرف المجتمع الدولي من أجل الحظر الكامل لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وتشدد الأرجنتين على أهمية كفالة الاحترام الكامل لجميع أحكامها، ولذلك فقد قبلنا الاستنتاجات التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن سورية في تقريره.

ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في صون السلم والأمن من خلال القضاء التام على الأسلحة الكيميائية. ولذلك، ينبغي له أن يركز على هذه المسألة وأن يتمتع عن التركيز على الجوهر الذي يُناقش في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو ما يقع خارج نطاق التعاون مع الأمم المتحدة. وكان ذلك أيضاً ممارسة الجمعية العامة في اتخاذ قرارات مماثلة بشأن التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

نود أيضاً أن نشدد على أهمية توافق الآراء في اعتماد القرار، ليس فقط لبعث رسالة قوية بشأن أهمية التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولكن أيضاً لتجسيد مصلحتنا ووحدتنا المشتركين في تحقيق الأهداف النهائية للاتفاقية. وأعربنا عن تقديرنا للجهود التي بذلها القائم على الصياغة الرامية إلى إجراء مشاورات غير رسمية في كانون الأول/ديسمبر وإشراك الدول الأعضاء الأخرى في مشروع القرار. لقد استمعنا بعناية إلى جميع الآراء المختلفة التي أعرب عنها مختلف الدول الأعضاء. ونود أن نشدد على الأمل الذي كان يحدونا في إمكانية الاتفاق على مشروع القرار بطريقة توافقية، مع مراعاة مختلف الآراء المعرب عنها.

وامتنعنا عن التصويت على الفقرات ٦ و ٧ و ٨ من منطوق القرار، بينما أيدنا التوجه العام لتعزيز امتثال الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرى أنه يتعين تسوية مسألة الامتثال من خلال الآليات التي تنص عليها الاتفاقية، ولا سيما المادتان التاسعة والثانية عشرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ أي تدابير تتخذ بموجب تلك المواد بطريقة موثوقة ومهنية ونزيهة، وفقاً للترتيبات التقنية التي توافق عليها الدول الأطراف في الاتفاقية. ويحدونا الأمل في أن تعتمد الصيغة المقبلة لهذا القرار، في غضون سنتين، بتوافق الآراء، مع التركيز على تعزيز التعاون بين المنظمات.

السيد حسن (مصر): تدعم مصر التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتشدد مصر على ضرورة أن يعكس هذا التعاون التزام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالاضطلاع بمسؤولياتها بحياد واستقلالية ومهنية، واحترام قرارات الأمم المتحدة،

وتشير الفقرة ٧ من المنطوق من القرار الذي اعتمدناه للتو إلى تقرير المجلس التنفيذي المؤرخ تموز/يوليه ٢٠٢٠ الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي نحن عضو فيها، ولهذا السبب صوتنا مؤيدين للإبقاء عليها. ومع ذلك، نود أيضاً أن نقول إن هذا ليس المكان المناسب لإفراد بلد معين، وهو ما يقوض هدف القرار ويمكن أن يضر بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المستقبل. وستواصل الأرجنتين المشاركة في المناقشات بروح بناءة، ساعية إلى تجنب التسييس، ودعم العمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية.

السيدة كاسترو لوريديو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يود الوفد الكوبي أن يعلل تصويته على القرار ٢٦٥/٧٥ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية". تؤيد كوبا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولكن للأسف، لم نؤيد النص. فهذا موضوع عام يتناول التعاون بين المنظميتين. ولا نؤيد ذكر أو إفراد بلد محدد هو أيضاً دولة طرف في الاتفاقية. كما أننا لا نؤيد إدراج القرار إشارات إلى المقررات التي اعتمدتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دون توافق في الآراء بين الدول الأطراف فيها. ولذلك، من أولويات الجمعية العامة أن تستأنف ممارسة اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء. ويجب أن نحافظ على هدفه وطابعه. ويجب أن نمتنع عن إدخال عناصر مثيرة للجدل لا تحظى بتوافق الآراء وتؤثر على روح التعاون والدعم الإجماعي لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد نوغروهو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يوضح موقفه إزاء القرار ٢٦٥/٧٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي اعتمد للتو. لقد صوتت إندونيسيا مؤيدة للقرار من أجل إعادة تأكيد دعمها الكامل للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤيد تماماً هدف القرار المتمثل في التأكيد مجدداً على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة

الجولة الأولى، ربما كان بإمكاننا استكشاف سبل ووسائل تطوير بعض التقارب في المواقف أو الصياغات. وهذا بالتأكيد درس هام للمستقبل. وأنقل إلى جوهر النص، إذ لا شك في أهمية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها الهيئة المنفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وترى ماليزيا أنه ينبغي لجميع المنظمات والكيانات ذات الصلة أن تتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتيسير مساعيها العالمية.

وهذا هو جوهر هذا القرار، الذي يتعلق على وجه التحديد بالتعاون بين منطمتين هامتين جداً، هما الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، تجسد فقرات معينة من القرار المقررات التي اعتمدت خلال الدورة الاستثنائية لمؤتمر الدول الأطراف، المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، والتي زودت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بولاية الإسناد. إن الديناميات المتشابكة وأوجه التعقيد بين الدول الأعضاء، المحيطة بولاية الإسناد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية معروفة جيداً. والتعبير عن ذلك المقرر في هذا القرار لن يؤدي إلا إلى مناقشات مماثلة ويكشف عن مواقف متباعدة للدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المسائل التي تتناولها الفقرتين ٦ و ٧ من منطوق القرار قد تم تناولها على النحو الواجب في قرار اللجنة الأولى السنوي بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية (القرار ٧٥/٥٥). ويبدو أن الفقرة ٨ من منطوق القرار ٧٥/٢٦٥ تزيد من تعقيد النص بمحاولة استيراد ملف كامل من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ولهذا السبب امتنعت ماليزيا عن التصويت على الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من منطوق القرار.

ولئن كنا نؤيد بقوة التعاون الهام بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كان ينبغي صياغة هذا القرار على نحو أفضل لتعزيز عنصر التعاون هذا. وعلى الرغم من أن ماليزيا صوتت مؤيدة لمشروع القرار برمته، فإننا نأمل بالتأكيد في صيغة منقحة لقرار للتعاون يبسر عمل المنطمتين المهمتين وعملاتهما في المستقبل.

والعمل على تنفيذها في الأمور التي تدخل في نطاق اختصاص المنظمة بموجب الاتفاقية المنشئة لها، ورفض أي تدخل ميسر في العمل الفني لأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن هذا المنطلق، فقد صوتت مصر مجدداً مؤيدة القرار ٧٥/٢٦٥ الوارد في الوثيقة A/75/L.56 والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية".

في الوقت الذي تستمر به مصر في إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف وتحت أي ظرف، فقد جاء تصويت وفد بلدي بالامتناع على بعض فقرات هذا القرار، من منطلق عدم توافر المعلومات والأدلة الكافية التي تساعدنا على اتخاذ موقف يستند لأسس قوية، خاصة في ظل الجدل المتزايد فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول بعض التقارير الصادرة عن المنظمة. فضلاً عن استمرار بعض الدول المشاركة في تقديم هذا القرار في عرقلة جهود التخلص التام من الأسلحة النووية والامتناع عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، التي كان من الممكن أن يؤدي تنفيذها لتجنب الحالات المؤسفة لاستخدام الأسلحة الكيميائية مؤخراً.

السيد محمد ناصر (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لتعليل تصويت ماليزيا على القرار ٧٥/٢٦٥ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية". لقد صوتت ماليزيا مؤيدة القرار برمته بينما امتنعت عن التصويت على الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المنطوق.

وقبل التطرق إلى موضوع القرار، من الهام النظر إلى عمليته. وإذ نشير إلى المشاورات غير الرسمية الأولى بشأن مشروع النص التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، من الواضح أنه كان هناك آراء وخلافات متعددة بين الدول الأعضاء. وعلى الرغم من الثغرات، يؤمن وفد بلدي بأهمية استفاد جميع الجهود الممكنة لمحاولة سد تلك الثغرات. ولو كانت هناك أي مشاورات أو مشاركة في المتابعة بعد

وتتعلق إحدى النقاط الرئيسية لمشروع القرار بإجراء مشاورات ذات صلة مع اللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال والدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة. ويشدد أيضاً على أهمية وضع برامج إقليمية لحماية البيئة وتنفيذها بفعالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في آسيا الوسطى، بما يشمل برامج للمساعدة لمصلحة بلدان حوض بحر آرال. وفي هذا السياق، يدعو مشروع القرار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظماتها وبرامجها وصناديقها، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية، إلى تحسين تعاونها مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماسوكو (إسواتيني)

وفي الختام، أود أن أدعو الوفود الأخرى إلى الانضمام إلى مقامي مشروع القرار. ويحدونا أمل صادق في أن يُعتمد بتوافق الآراء، كما كان الحال دائماً في الدورات السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.66، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقامي مشروع القرار A/75/L.66: الاتحاد الروسي وأذربيجان وإسبانيا وإيطاليا وبولندا وبيلاروس وجورجيا ورومانيا والصين ولايتيا والنمسا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.66؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.66 (القرار ٢٦٦/٧٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان، الذي يود أن يتكلم شرحاً للموقف بشأن القرار الذي اتخذ

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ن) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ض) التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال

مشروع قرار (A/75/L.66)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لطاجيكستان لعرض مشروع القرار A/75/L.66.

السيد لافيزوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أعرض، باسم أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان وكازاخستان، مشروع القرار A/75/L.66 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال". نود أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر جميع الوفود على دعمها وتعاونها القيمين بشأن مشروع القرار، الذي لا يتضمن هذا العام سوى تحديثات فنية، ونعرب عن امتناننا لمقدميه.

إن مسألة الحفاظ على بحر آرال لها أهمية عالمية، وتؤيد بلداننا باستمرار الجهود الموحدة للمجتمع الدولي في حل هذه الأزمة الإيكولوجية. ويعترف مشروع القرار المعروف علينا بالعواقب الإنسانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لمأساة حوض بحر آرال، التي تتجاوز المنطقة وتمثل شاعلاً عالمياً. ويشير مشروع القرار إلى ضرورة مواصلة تحسين أنشطة الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال وتعزيز التعاون الإقليمي، لا سيما في مجالات مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية البيئة، والاستجابة للكوارث الطبيعية، وإدارة الموارد المائية، والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وغير ذلك من المجالات ذات الصلة.

ويقدمه خبراء من بلدان المنطقة ليسوا من كيانات الصندوق، بما في ذلك قيادة الصندوق. وتؤكد قيرغيزستان مرة أخرى أنها مستعدة لمناقشة هذا الإصلاح بمشاركة جميع دول آسيا الوسطى. ونأمل أن تنجح بلدان آسيا الوسطى بهذه الطريقة في إصلاح الصندوق، بهدف تحسين فعالية الصندوق وكياناته مع إيلاء الاعتبار على قدم المساواة لمصالح واحتياجات جميع دول آسيا الوسطى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في سياق تحليل التصويت بعد التصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ض) من البند ١٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

للتو. وأود تنكيهه بأن مدة بيانات تحليل التصويت تقتصر على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أوتيباييف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): تود جمهورية قيرغيزستان أن تبلغ الجمعية العامة بموقفها إزاء القرار ٢٦٦/٧٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال.

في عام ٢٠١٦، اتخذت جمهورية قيرغيزستان قرارا بتجميد مشاركتها في أنشطة الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال والهيئات التابعة له بسبب عدم فعالية الصندوق وعدم إحراز تقدم في إصلاحه. وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، جرت مفاوضات فيما بين خبراء ودول المنطقة بشأن هذا الموضوع، ولكنها لم تسفر عن أي نتائج، بسبب المواقف غير البناءة لمختلف الدول. ويتطلب إصلاح الصندوق بذل جهود متضافرة من جميع الدول الأعضاء فيه، وينبغي أن يناقشه